



جلسة وزارية رفيعة المستوى

من التعافي إلى النمو: نحو مستقبل واعد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في المنطقة العربية

18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

11:00-10:00 | القاعة (تُحدّد لاحقاً)

الخلفية والسياق الإقليمي

تشهد المنطقة العربية بيئةً اقتصادية متغيرة، في ظل تفاوت الفرص والقيود التي تواجهها البلدان واستمرار التحولات الإقليمية والعالمية. ومع أنَّ التطورات الأخيرة تركّزت جغرافياً في مناطق محددة، فقد كانت لها تداعيات أوسع نطاقاً في جميع أنحاء المنطقة، بفعل ترابط الممرات التجارية وأسواق الطاقة والتدفقات المالية وشبكات الخدمات اللوجستية. ويمكن للاضطرابات التي تطال هذه المنظومات أن تتجاوز حدود الأسواق الفردية لتؤثر في النمو والاستثمار والتوظيف والاستقرار الاقتصادي. ونتيجة لهذه التطورات، تزايد الاهتمام بقدرة الاقتصاد على الصمود، وتحفيز الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتمكين الاقتصادات والشركات من التكيف مع الصدمات الخارجية¹.

ولا تتساوى آثار هذه التطورات في مختلف أنحاء المنطقة، بل تتفاوت بدرجة كبيرة تبعاً للخصائص الهيكلية والظروف الاقتصادية لبلدانها. وتشير التقديرات الحالية إلى أنَّ التصعيد العسكري قد يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات المنطقة بنسبة تتراوح بين 3.7 و6.0 في المائة، وارتفاع البطالة بما يصل إلى أربع نقاط مئوية، مما قد يؤدي إلى فقدان 3.6 مليون وظيفة، وهو عدد يتجاوز إجمالي الوظائف التي استُحدثت في عام 2025. وقد يواجه ما يصل إلى أربعة ملايين شخص إضافي خطر الوقوع في الفقر. ومن المتوقع أن تتحمل بلدان المشرق جانباً كبيراً من هذه التداعيات، إذ يُتوقع أن يرتفع معدل الفقر بنحو 5 في المائة، مما قد يدفع ما يُقدَّر بنحو 2.85 إلى 3.3 مليون شخص إضافي إلى الفقر، أي ما يزيد على 75 في المائة من إجمالي الزيادة المتوقعة على مستوى المنطقة².

وتتسم اقتصادات المشرق بتنوّع هياكلها الاقتصادية ونفادتها قدرتها على الصمود والتعافي. وتشمل التحديات المستمرة التي تواجهها بلدان المشرق إيجاد فرص عمل مُنتجة، وتحسين الوصول إلى التمويل، والحدّ من العمل غير الرسمي، ورفع الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتتفاوت هذه التحديات بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر. ففي لبنان، وبعد سنوات من الانكماش الاقتصادي الحاد، بدأت تظهر بوادر تعافٍ لا يزال هشاً، مع تسارع النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2025. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2025، مدعوماً بانتعاش قطاعات السياحة والبناء والاستهلاك الخاص، إلا أنَّ الآفاق الاقتصادية لا تزال تتطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين في ظل تجدد الضغوط الإقليمية³. وفي دولة فلسطين، لا تزال ظروف سوق العمل صعبةً للغاية، إذ بلغت نسبة البطالة 78 في المائة في غزة و28 في المائة في الضفة الغربية في عام 2025⁴. وفي الجمهورية العربية السورية، لا تزال التحديات الاقتصادية وتحديات إعادة الإعمار كبيرة، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 53 في المائة بين عامي 2010 و2022، فيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 67.5 مليار دولار في عام 2011 إلى 21.4 مليار دولار في عام 2024. وتُقدَّر تكاليف إعادة الإعمار بنحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، مما يُبرز حجم احتياجات التعافي⁵.

ويمتلك العراق إمكانات كبيرة لتنويع اقتصاده وتوسيع دور القطاع الخاص، مدعوماً بقاعدة واسعة من المشاريع الصغيرة. وتشير التقديرات إلى وجود ما بين 300,000 و850,000 مشروع صغير في العراق، توفر نحو 90 في المائة من فرص العمل في القطاع الخاص، مما يعكس دورها المهم في إيجاد فرص العمل وتنويع الاقتصاد⁶. وفي هذا السياق، تُبذل جهود لوضع أطر وسياسات داعمة للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تحديث استراتيجية تطوير القطاع الخاص للأعوام 2026-2035 من قبل وزارة التخطيط، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، وإعداد السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية⁷.

وتتمتع اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية عموماً بقدرات اقتصادية ومالية قوية نسبياً، مدعومة بموارد استثمارية كبيرة وبنية تحتية متطورة. واستناداً إلى تقرير البنك الدولي "آخر المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج"، فُدر النمو في عام 2025 بنسبة 4.8 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و3.8 في المائة في المملكة العربية السعودية، و3.5 في المائة في البحرين، و3.1 في المائة في عُمان، و2.8 في المائة في قطر، و2.7 في المائة في الكويت. وبالتوازي مع تحقيق النمو،

تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي والاستثمار في التقنيات الناشئة، مما يتيح فرصاً جديدة في مجالاتٍ من بينها الذكاء الاصطناعي، والخدمات الرقمية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتقنيات الخضراء، والصناعات القائمة على المعرفة. وتدعم البنية التحتية الرقمية القوية هذا التحول، إذ تتجاوز تغطية شبكات الجيل الخامس 90 في المائة في جميع اقتصادات المجلس الستة⁸.

وتضيف الضغوط المناخية بُعداً آخر إلى أوجه الهشاشة الاقتصادية في مختلف أنحاء المنطقة العربية، ولا سيما في اقتصاداتها الأفريقية، حيث تفرض موجات الجفاف وندرة المياه والظواهر الجوية المتطرفة ضغوطاً متزايدة على الزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش والنشاط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تتيح هذه الضغوط فرصاً جديدة للاستثمار في كفاءة استخدام المياه، والزراعة المراعية للمناخ، والطاقة المتجددة، وغيرها من التكنولوجيات الخضراء⁹. ويعمل المغرب، على سبيل المثال، على تحويل الانتقال الأخضر إلى فرص للاستثمار والنمو. ففي تموز/يوليو 2026، وافق البنك الدولي على تمويل بقيمة 265 مليون دولار لمشروع يهدف إلى توليد الطاقة الكهرومائية من خلال التخزين بالضخ. ويُتوقع أن يتيح هذا المشروع إضافة 1 جيجاواط من القدرة على توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وأن يحشد نحو مليار دولار من الاستثمارات الخاصة، ويوفر حوالي 820 فرصة عمل مباشرة سنوياً خلال مرحلة البناء¹⁰.

أما أقل البلدان العربية نمواً، ولا سيما جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال واليمن، فتتركز أولوياتها على تعزيز القدرة على الصمود، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع القدرات الإنتاجية. ولا تزال محدودية الوصول إلى التمويل، والعمل غير الرسمي، والضغوط المناخية، فضلاً عن النزاعات والنزوح في بعض الحالات، تعوق تنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل. وفي الوقت نفسه، يتيح الاتصال الرقمي، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، فرصاً جديدة للنمو والتنوع. ففي جيبوتي، على سبيل المثال، سجل الاقتصاد نمواً بنحو 6.5 في المائة في عام 2025، في حين يهدف برنامجُ البنك الدولي بقيمة 25.75 مليون دولار، أُطلق في عام 2026 في البلد، إلى دعم التنوع الاقتصادي، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتوفير فرص العمل¹¹.

وفي ظل هذه السياقات الاقتصادية المتنوعة، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال أن يؤديوا دوراً مهماً في الربط بين التحول الاقتصادي والنمو الشامل. ففي حين تستفيد بعض الاقتصادات من زيادة الاستثمار والتنوع الاقتصادي والتطور الرقمي، لا تزال اقتصادات أخرى تواجه قيوداً مالية وهيكلية، ومحدودية الوصول إلى التمويل، وآثار النزاعات والهشاشة. وتطرح هذه الظروف المتباينة تحديات وفرصاً كبيرة أمام هذه المشروعات، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز قدرتها على التكيف وتوفير الدعم اللازم لها.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في سدّ فجوات التمويل، الأمر الذي يمكن أن يحقق مكاسب في الإنتاجية تصل إلى 86 في المائة في الاقتصادات المتوسطة الدخل¹². وفي الوقت نفسه، يتيح التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي مسارات جديدة لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل. فالتقديرات تشير إلى أنّ 14.6 في المائة من الوظائف في الدول العربية يمكن أن تستفيد من تعزيز القدرات البشرية بالذكاء الاصطناعي، في حين يمكن أن يؤدي دمج الذكاء الاصطناعي إلى إضافة 14.1 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد 118,000 وظيفة صافية بحلول عام 2035¹³. ويتمثل التحدي على مستوى السياسات في ضمان قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من هذه المكاسب من خلال تحسين وصولها إلى التمويل والأسواق والمهارات والتكنولوجيا، فضلاً عن زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة الرقمية والخضراء والإقليمية الناشئة. ومع توفر السياسات والظروف التمكينية المناسبة، يمكن لهذه المشروعات أن تؤدي دوراً أكبر في دفع عجلة الابتكار، ورفع القدرة التنافسية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز القدرة على الصمود في المنطقة العربية.

الأهداف

توفر الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى منصةً استراتيجية لكبار القادة الإقليميين لتبادل وجهات النظر بشأن الأولويات السياسية والمؤسسية اللازمة لدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القطاع الخاص، وتحقيق التعافي والتحول الاقتصادي في المنطقة العربية.

وتهدف الجلسة إلى ما يلي:

- تبادل وجهات النظر بشأن النهج والممارسات التي أسهمت في دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في مختلف السياقات الاقتصادية في المنطقة العربية، وبحث سبل تكيفها بما يتناسب مع تفاوت القدرات المؤسسية والهياكل الاقتصادية ومستويات التنمية.
- استكشاف السبل التي يمكن للحكومات من خلالها تهيئة الظروف الداعمة للتعافي الاقتصادي، والتنويع، والاستثمار، والابتكار، وتوفير فرص العمل، بما في ذلك في الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات أو الهشاشة أو التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي.
- مناقشة الدور الاستراتيجي للبنية التحتية والحكومة الرقمية والذكاء الاصطناعي والتحول التكنولوجي في رفع القدرة التنافسية ودعم تنمية القطاع الخاص.
- تحديد أولويات المرحلة المقبلة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، بما في ذلك استكشاف فرص التعاون الإقليمي وتبادل المعارف.

المشاركون

تجمع الجلسة أربعة إلى خمسة ممثلين رفيعي المستوى من المنطقة، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين وقادة المؤسسات الإقليمية، بما يعكس تنوع الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية. ويُقترح أن تضمّ الجلسة:

- العراق، باعتباره البلد المضيف.
- أميناً عاماً أو مسؤولاً رفيع المستوى من مؤسسة إقليمية، مثل جامعة الدول العربية.
- ممثلاً على المستوى الوزاري عن الاقتصادات التي تشهد نمواً وتنوعاً اقتصادياً.
- ممثلاً على المستوى الوزاري عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي أو مؤسسي.
- ممثلاً على المستوى الوزاري عن الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات أو الهشاشة أو التي تمر بمرحلة تعافٍ، و/أو عن أقل البلدان نمواً.

المنهجية

تُعقد الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى في شكل حوار استراتيجي مدته ساعة واحدة، يجمع أربعة إلى خمسة ممثلين رفيعي المستوى من المنطقة لتبادل وجهات النظر بشأن الأولويات والنهج والدروس المستفادة التي تسهم في توجيه مسار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في المنطقة العربية. وبدلاً من تخصيص الوقت لمداخلات فُطرية أو عروض سياساتية مفصلة، يتيح أسلوب الجلسة للمشاركين تبادل التجارب العملية والنهج الناجحة والدروس المستفادة، ومناقشة أولويات المرحلة المقبلة.

ويتناول النقاش ثلاثة محاور مترابطة، على النحو المبين في جدول الأعمال.

جدول الأعمال

الوقت	عنوان الجلسة	وصف الجلسة	المتحدثون
11:00-10:00	من التعافي والتحول إلى النمو المستدام	يناقش المشاركون السبل التي يمكن للحكومات من خلالها تهيئة الظروف المواتية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص من المساهمة في التعافي الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، والاستثمار، وتحقيق النمو المستدام، بما في ذلك في الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات أو الهشاشة أو التي تمر بتحويلات اقتصادية كبرى. ويتناول النقاش دور البنية التحتية والقدرات المؤسسية في دعم التعافي وتنمية القطاع الخاص.	معالي محمد يوسف العامور، وزير الاقتصاد الوطني، دولة فلسطين معالي إلياس موسى دوالي، وزير الاقتصاد والمالية، جيبوتي معالي محاسن علي يعقوب، وزيرة الصناعة والتجارة، السودان معالي عبد السلام هيكل، وزير الاتصالات وتقانة المعلومات، الجمهورية العربية السورية معالي قتيبة غازي مجيد وزير التخطيط، جمهورية العراق
	تمكين التحول وتعزيز القدرة التنافسية	يتناول النقاش الخيارات السياسية والمؤسسية اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية، والتحول الرقمي، والحوكمة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والابتكار، والاستثمار، مع التركيز على تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في هذه التحويلات والاستفادة منها.	ميسر الجلسة: بولا نوفل، صحفية أولى، CNN الاقتصادية بالعربية
	ما هو النهج الذي نجح في دعم الأعمال وما هي الخطوات المقبلة؟	يتبادل المشاركون النهج الناجحة والدروس المستفادة والتجارب التي يمكن تكيفها مع مختلف السياقات العربية. ويُختتم النقاش بتحديد الأولويات والإجراءات المقبلة، والمجالات التي يمكن أن يُحدث فيها التعاون الإقليمي وتبادل المعارف أكبر أثر في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص.	

الحواشي

1. United Nations Development Programme (UNDP), **Military Escalation in the Middle East: Economic and Social Implications for the Arab States Region – Assessment**, 30 March 2026.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط سيمحو أكثر من عام من النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، وفقاً لتقييم جديد صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 31 آذار/مارس 2026.
3. World Bank, **Macro Poverty Outlook – Lebanon**, 2025.
4. World Bank Economic Monitoring Report, **Economic Update on the West Bank and Gaza**, May 2026.
5. مجموعة البنك الدولي، 216 مليار دولار التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار في سوريا عقب الصراع، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
6. GIZ Iraq, **Supporting Iraq's MSMEs for Economic Growth**, 2026.
7. العراق، وزارة التخطيط، وزارة التخطيط تنظم ندوة حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2026–2035)، 29 كانون الأول/ديسمبر 2025.
8. مجموعة البنك الدولي، اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تظهر قدرتها على الصمود، وتدفع مسيرة التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي، 4 كانون الأول/ديسمبر 2025.
9. World Meteorological Organization (WMO), United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and League of Arab States, **State of the Climate in the Arab Region 2024**, 2025.
10. مجموعة البنك الدولي، شراكة بين مجموعة البنك الدولي والمغرب لإطلاق إمكانات الطاقة الكهرومائية من الجيل القادم، 1 تموز/يوليو 2026.
11. مجموعة البنك الدولي، تمويل من مجموعة البنك الدولي بقيمة تزيد عن 25 مليون دولار أمريكي لدعم التنويع الاقتصادي في جيبوتي، 30 آذار/مارس 2026.
12. World Bank Group, **Unleashing productivity through firm financing**, 30 September 2024.
13. منظمة العمل الدولية، مواكبة التحول الرقمي وثورة الذكاء الاصطناعي في أسواق العمل العربية: الاتجاهات والتحديات والفرص، 22 أيلول/سبتمبر 2025.